الجوانب الصوتية في الاعتداد بالعارض وعدمه عند القراء: عرض وتحليل

د. عبدالله بن فهد بن بتال الدوسري
قسم النحو والصرف وفقه اللغة- كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الجوانب الصوتية في الاعتداد بالعارض وعدمه عند القراء: عرض وتحليل

د. عبد الله بن فهد بن بتال الدوسري
قسم النحو والصرف وفقه اللغة– كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ملخص البحث:

يعنى هذا البحث بالجوانب الصوتية الخاصة بمسائل الاعتداد بالعارض وعدمه عند القراء، عارضاً لهذا الأمر أولاً في المدرسة النحوية، مبيناً قسميه المعنوي منه على نحو مقتضب، واللفظي بشكل مبسوط من خلال بعض النماذج التي تكشف عن أصول هذا الباب التي استند إليها العلماء في تسويغ ما قرأ به القراء، وأثر القوانين الصوتية الحاكمة في هذه المسألة، وخصوصاً قانون السهولة في النطق، وعرضها بصورة واضحة، وبيان آراء العلماء فيما وقع من خلاف بين القراء في اعتبار العارض وعدمه، مع محاولة الباحث الاستئناس بنتائج البحث الصوتي الحديث في وصف بعض الظواهر الصوتية، واستخدامها في التحليل الصوتي فيما يقتضيه المقام .

تقدمة:

وفيها:أهمية البحث لغوياً – نطاق البحث – منهج الدراسة.

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وآله وصحبه أجمعين.

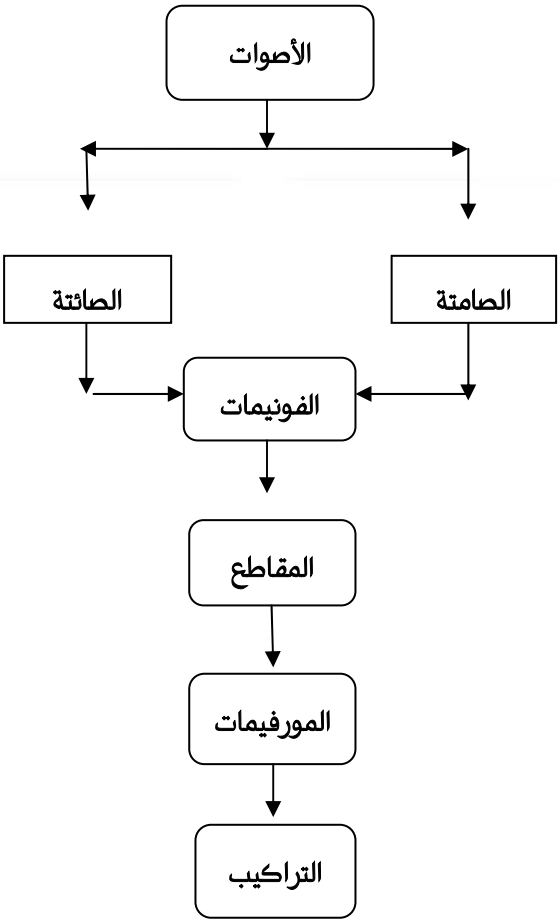

برز الجانب الصوتي في تفسير كثير من الظواهر اللغوية على نحو يولي أهمية بالغة للقيمة المادية في التعاطي اللغوي إدراكاً من الباحثين من أن الجانب الصوتي يُعَدُّ اللبنة الأولى في التركيب اللغوي صرفياً ونحوياً، إضافة إلى أنه يتفق مع الحقيقة الطبيعية للغة في كونها أصواتاً تعبر بها الجماعة اللغوية عن شتى غاياتها المختلفة من أفكار وأحاسيس[1]، وغير ذلك مما يلزمه التواصل اللغوية.

وفي المخطط[2] أدناه يتجلى لك أن المادة الصوتية هي اللبنة الأساس في التخطيط اللغوي لأيّ لغة تتكامل فيها فيها الحقول اللغوية عرضاً وتحليلاً:

---

١ – الخصائص: ١/٣٤، ومقدمة لدراسة اللغة: ٦٢.

٢ – علم الصرف الصوتي: ٢٩.

ولا ننسى في هذا السياق الإشارة إلى أهمية اصطباغ البحث اللغوي بالمنهج العلمي التجريبي القائم على الملاحظة والمشاهدة والبعد عن التفسيرات الخارجة عن السياق اللغوي، مع اتجاهه إلى الإفادة من وسائل التقنية الحديثة التي ساعدت على نحو واسع ومميز في تسجيل المادة اللغوية ومحاولة تحليلها آلياً، وهذا أضفى قيمة لم تكن موجودة في جهود اللغويين وخاصة البحث الصوتي منه.

أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث من خلال ما يأتي:

١–أن الاعتداد بالعارض وعدمه أخذ بعض الاهتمام من التحليل اللغوي عند أهل النحو والصرف، وعليه استند القراء في بيان ما لم يجر على الأصول.

٢–أن كثيراً من المباحث التي تعرضت لهذه الظاهرة في كتب القراءات اكتفت باختيار وجه من الوجـــوه اعتداداً بالعارض أو عدماً دون الإشارة إلى التحليل الصوتي لهذا الاختيار ودواعيه.

٣–أن فكرة الاعتداد بالعارض تندرج ضمن ثنائية مهمة في التفكير النحوي، وهي فكرة الأصل والفرع التي أخذت مساحة واسعة من الاختلاف النحوي.

٤–أن فكرة الاعتداد بالعارض تؤكد على أهمية السماع والتلقي في الفكر اللغوي، وخاصة عند القراء الذين اعتمدوا على السماع، ورد مقاييس النحو إليها، لا رد القراءة إلى القياس النحوي، وقد كان هذا محل إشكال ونزاع.

٥–أن فكرة الاعتداد بالعارض في كتب القراءات جرت على ما هو صوتي من قضايا التغيير والإبدال، وتكاد تنحصر في هذا الجانب دون التعرض لقضايا التركيب والمعنى.

–نطاق البحث ومنهج الدراسة:

مُحدّدات نطاق البحث كائنة فيما يأتي:

الأول: اقتصاره على القراءات العشر المتواترة، وهي قراءة نافع، وابن كثير،وأبي عمرو بن العلاء، وعاصم، وابن عامر، الشامي وحمزة، والكسائي، وأبي جعفر، ويعقوب، وخلف.

الثاني: حصر مسائل البحث على ما ورد في أصول القراء دون ما ورد في فرش قراءاتهم من مسائل متفرعة لا ضابط لها.

أما منهج البحث فسيعتمد المنهجية التالية:

١–اتباع المنهج الاستقرائي من خلال الرجوع إلى المصادر الأساسية في القراءات القرآنية العشرة المتواترة، وتتبع ما ذكره القراء من مسائل تندرج في هذا الباب.

٢–الاستناد إلى القوانين الصوتية في تفسير ظواهر الاعتداد بالعارض، وفق ما انتهى إليه علماء العربية المتقدمين في مباحثهم الصوتية، مضافاً إليها نتائج البحث الصوتي الحديث وأسسه التحليلية لقضايا تصريف الكلم.

-خطة البحث:

وتتلخص فيما يأتي:

المقدمة: وفيها أهمية البحث، ونطاق البحث، والمنهج المتبع في البحث.

التمهيد: وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أهمية الجانب الصوتي في تفسير التغييرات الصوتية، وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: القوانين الصوتية.

المسألة الثانية: نماذج عامة تكشف عن أهمية هذا الجانب قديماً وحديثاً.

المطلب الثاني: التعريف بالاعتداد بالعارض لغة واصطلاحاً.

–المبحث الأول: الاعتداد بالعارض وعدمه في الفكر النحوي، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الاعتداد بالعارض والقياس.

المطلب الثاني: جهتا الاعتداد بالعارض وعدمه عند النحويين.

–المبحث الثاني : التحليل الصوتي لظاهرة الاعتداد بالعارض وعدمه عند القراء. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: القراء والقياس.

المطلب الثاني: نماذج من التحليل الصوتي للعمل بهذه الظاهرة.

–الخاتمة: وفيها أبرز النتائج.

* * *

التمهيد:

لم يكن الجانب الصوتي في تفسير الظواهر اللغوية غائباً عند المتقدمين من علماء العربية، بل كان حاضراً وقوياً في العرض والتناول مع مختلف القضايا اللغوية، وإن نظرة عجلى على كتاب سيبويه ستقفك حتماً على نماذج من الوعي الثاقب بهذا الجانب، والإفادة من معطياته في تفسير الظاهرة الصوتية على نحو دقيق وعظيم.

أنطلق من هذا المقدمة لأرد الإجحاف الذي جنح إليه بعض الباحثين المحدَثين عندما حكموا بقصور البحث الصوتي لدى المتقدمين من علمائنا، وأنه لم يأخذ صفة الاستقلال في البحث والتصنيف، ولعمر الله ما هذا القول منهم إلا جارٍ في سنن من لم يَشَمَّ رائحة كتاب سيبويه، ولا وُفِّق في الاطلاع على خصائص ابن جني، فدونكهما رعاك الله ففيهما المنهل الرويُّ الذي يكشف عَوار هذا الاتجاه من البحث الحديث، بأمثلة موجزة مرقومة على النحو التالي .

ففي إبدال تاء الافتعال دالاً في نحو قولهم: ازدان مراعاة لمجاورتها الزاي يقول سيبويه بتفسير صوتي واضح لا غموض فيه،: " والزاي تُبدل لها مكانَ التاء دالاً، وذلك قولهم: مزدان، في مزتان ؛ لأنه ليس شيء أشبه بالزاي من موضعها من الدال، وهي مجهورة مثلها وليست مُطْبقة كما أنها ليست مُطْبقة«[1].

فالنظر الصوتي من خلال النص السابق راعى الجانب الصوتي من جهتين:

الجهة الأولى: اتفاق المخرج.

والجهة الثانية: الاتفاق في الصفات على نحو إيجابي والآخر سلبي.

وبيان الجهة الأولى أن الدال تشارك التاء في خروجها من طرف اللسان مع ما فوقه من الحنك الأعلى، وفق عبارة المتقدمين، أو أسناني لثوي وفق عبارة المحدثين[2].

١–الكتاب : ٤/٤٦٧ .

٢–دراسة الصوت اللغوي : ٣١٦ .

أما الاتفاق في الصفات فإن صوتي الدال والزاي صوتان مجهوران يهتز معهما الوتران الصوتيان بحسب المعيار الصوتي الحديث[1]، وهما كذلك مجهوران عند المتقدمين وان اختلف المعيار مستنداً إلى عدم جريان بالنَّفَس بالنسبة للصوت المجهور عند المتقدمين.

هذا ما يخص الجانب الإيجابي، أما الجانب السلبي فهو كونهما ليسا مطبقين، فقد روعي في هذا التحليل المتقدم الجوانب الإيجابية والسلبية في توافق الأصوات وتلاؤمها فيما يحدث لها من تغييرات صوتية صرفية.

وجاء البحث الحديث ليكرر ما سبق إليه سيبويه،ويعد هذه الصورة ونظيراتها من قبيل مماثلة الأصوات المتجاورة بعضها لبعض على نحو يتحقق فيه أكبر قدر من التجانس والتواؤم، إلا أنهم أضافوا أن الصورة السابقة من قبيل المماثلة التقدمية التجاورية، حيث يؤثر الصوت المتقدم في المتأخر[2].

والمسائل التحليلية التصريفية القائمة على الجانب الصوتي في كتاب سيبويه كثيرة ومبثوثة في أبواب متفرقة من كتابه[3]، وإن كان الباب الخاص بباب الإدغام أخذ الوضع الاستقلالي في الطرح حين قدم له بمقدمة مهمة في مخارج الأصوات وصفاتها، كانت سنداً لمن جاء بعده من النحويين وعلماء القراءات.

فإذا تركنا سيبويه بغية في تنوع العرض للبحث الصوتي عند العرب، فإننا سنجد ابن جني علامة بازرة تمثلت في بحوثه الرائدة في كتابيه (سر صناعة الإعراب)، و(الخصائص) فقد أضاف تحليلات مهمة فيما يخص الجانب التشكيلي من علم الأصوات، وإن كان مكتفياً بما قاله سيبويه في بحث مخارج الأصوات وصفاتها حيث لم يتجاوز حدود

١- A Dictionary Of Linguistics And Phonetics : ٤١٣.

٢ -الأصوات اللغوية للخولي: ٢١٩، ودراسة الصوت اللغوي : ٣٧٨ .

٣ -المنهج الوصفي في كتاب سيبويه : ٨٥ .

سيبويه، ولعل قصوره في هذا الجانب أنه لم يتضلّع بعلوم القراءات من جهة الأداء والتلقي ومشافهة القراء، فأعوزه أن يضيف جديداً على ما عند سيبويه.

فمن القضايا التي التفت إليها ابن جني ولهِج بها العلاقة الطبيعية بين بعض أصوات الكلمة وما تدل عليه من معنى عام، وهو ما عبر عنه بـ(إمساس الألفاظ أشباه المعاني)، فالصوت في تركيب الكلمة له دلالة على معناه يتمايز بها عما اقترب منه من الكلم صوتاً ودلالة.

قال ابن جني: " وكذلك قالوا: مَدَّ الحبلَ، ومَتَّ إليه بقرابة، فجعلوا الدال؛ لأنها مجهورة لما فيه علاج، وجعلوا التاء؛ لأنها مهموسة لما لا علاج له"[1].

هذا جانب، ومن جانب آخر ردَّ ابن جني ما ذهب إليه الفراء من أن حذف الواو في مضارع المثال في نحو: وَعَدَ يَعِدُ جاء لكونه فعلاً متعدياً، وإنما الصحيح في هذا الباب هو وقوعها بين ياء وكسرة[2].

فقد نظر إلى هذا التغيير الحاصل في مضارع المثال نظراً صوتياً بحتاً، ولا علاقة له بالمعنى كما ذهب إليه الفراء، معللاً ردَّ مذهب الفراء بأن هذا الحذف ورد في اللازم، في نحو: وَثِقَ، يَثِقُ، و وَرِمَ يَرِمُ.

الاعتداد بالعارض لغة واصطلاحاً:

الاعتداد لغة: افتعل من (عَدَّ)، بمعنى حَسِبَ، واعتدَّ بالشيء عُنِيَ به، وأولاه غاية اهتمامه ولَحْظَ رعايته.

وعدَّه فاعتدَّه: صار معدوداً، واعتدَّ به: اعتنى به، ويقال اعتدَّ به لغةً: أَخَذَ بـه[3].

١–الخصائص: ٦٦/١.

٢–المنصف: ٢٠٧/١.

٣–لسان العرب (عدد).

والعارض لغة:من عَرَضَ يَعْرِضُ عرضاً، ويقال: عارضتُ فلاناً، أي: أخذ في طريق، وأخذت في طريق آخر غيره، واعترض الشيءُ: صار عارضاً كالخشبة المعترضة في النهر، والعارض: هو الخد، أي جانب الوجه، والعارض: ما خرج عن الصحيح، وجاء في الحديث في الزكاة: ولكم العارض، أي المريضة[1].

والاعتداد بالعارض هو الذي يحتاج إلى بيان موجب خروجه عن الأصل، ومباينة نظائره مما جرى به سنن كلام العرب.

والاعتداد بالعارض إنما اعْتُدَّ به لأنه مسموع ممن يوثق به، ويُحتجُّ بقوله، فلا مناص من التماس أصل يؤول إليه، أو نظير يتأيّد به، وعلى هذا جرى عمل المتقدمين، وتقيَّله المتأخرون.

وجاء في رسالة الحدود للرماني(ت٣٨٤هـ) قوله: " العارض: هو المار على طريق النادر"[2]، وضده اللازم وهو" المار على طريق المطرد"[3]، وقد عَرَّف المطرد بأنه الجاري على نظائره، وأن النادر هو الخارج عن نظائره إلى قلة في بابه[4].

فاللازم ضد العارض، وهو الذي ذكره العكبري(ت٦١٦هـ) حين أشار إلى أن بعض العارض قد يسقط همزة الوصل من (ال) التعريف حين تُحرَّك بحركة الهمزة بعد حذفه، وهو ما يعرف بالنقل في نحو: الأنعام --- الأنعام، فبعض العرب يقول: لَنْعام، فوصف الأمر بأنه إجراء للعارض منزلة اللازم؛ لأنه منقول عن لازم[5].

فتحصل مما سبق أن الاعتداد بالعارض هو إلحاق الطارئ بالأصل، وإعطاؤه ما يلزم من الأحكام، كحلول نائب الفاعل محل الفاعل.

١–العين: ٣٧٤/١، والتهذيب : ، وغريب الحديث للخطابي : ٧١٣/١ .

٢–رسالة الحدود : ٧٣ .

٣–رسالة الحدود : ٧٣ .

٤–رسالة الحدود : ٧٣ .

٥–اللباب في علل الإعراب والبناء : ٤٤٥/٢ .

وبضده عدم الاعتداد بالعارض لتخلفه عن اللحوق بالأصل بسبب مباينته له في بعض الشروط، أو لضعف المشابهة بين اللازم والعارض.

ووجه المناسبة بين الوجه اللغوي والاصطلاحي أن العارض خروج عن السنن المطردة، بأن يأتي العارض في طريق يخالف اللازم أو الأصل المتبع.

وفي الدرس الحديث يستعمل مصطلح (analogy) ليراد منه تلك الصيغ التي تخرج عن الأصول المتبعة، ولا يمكن التنبؤ بها[1]، نحو استخدام الأطفال لقواعد اللغة على طريقة واحد دون ملاحظة الشذوذ الوارد فيها، فكلمة (man) يجمعها الطفل على (mans)، مخالفاً الاستخدام اللغوي لها، (men)، وهو جمع شاذ في أصل اللغة؛ إذ الجمع لا يكون إلا بإضافة (s) في نهاية الاسم[2].

وفرق ما بين العارض والشاذ استناد الأول إلى أصل معتبر من قياس أو سماع، في مقابل أن الثاني ضعيف من جهة القياس، وقد لا يوجد له نظير من الاستعمال، وعلى هذا المنهج اعتد بالعارض من اعتد به، أو رفضه من رفضه لمخالفته الأصول فألحقه بالشذوذ.

* * *

١–أسس علم اللغة: ١٤١.

٢– ١٨: A Dictionary Of Linguistics And Phonetics.

المبحث الأول: الاعتداد بالعارض وعدمه في التحليل النحوي.

المطلب الأول: الاعتداد بالعارض والقياس.

القياس في الاصطلاح: " حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه"[1].

والقياس أصل من أصول الاحتجاج عند النحويين عامة، وما زالوا يرددون مقولة أبي عثمان المازني(ت ٢٤٩هـ) : ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم[2]، وإليه يُفزع عند عَوَز النقل والسماع.

وفي ذلك يقول الكسائي(ت ١٨٩هـ):

إنما النَّحْـــوُ قِيَـاسٌ يُتَّبعْ وبِـهِ في كُـلِّ أَمْرٍ يُنتَفَعْ[3]

وبه يُعرف المبرز في النحو من سواه؛ إذ القياس ضرب من النظر في كليات الأصول، والاجتهاد في رَدِّ الشوارد إلى أصول جامعة، وإتباع كل نظير إلى نظيره، ولا يكون ثمة قياس إلا بمعرفة العلل، وفي هذا يتنافس النحويون، وفيه تكثر مزالق مُدَّعوه.

والعارض خروج عن القياس، وعن ما اطرد من النظائر ذات العلة الواحدة، إلا أن له حظاً من النظر يؤول به إلى وجه من قياس آخر يمكن الركون إليه، وهو بذلك يفارق الشاذ مما خالف القياس؛ إذ لا وجه له إلا جريانه على ألسنة من يحتج به.

ولبيان مفهوم العارض واستخدامه في كلام النحويين نجد قول أبي بكر بن السراج (ت٣١٦هـ): " واعلم أن الإعراب عندهم إنما حقه أن يكون للأسماء دون الأفعال والحروف، وأن السكون والبناء حقهما أن يكونا لكل فعل أو حرف، وأن البناء الذي وقع في الأسماء عارض فيها لعلة"[4].

١–فيض نشر الانشراح : ٧٤٠/٢ .

٢ –الخصائص : ٢٧/٢ .

٣ –بغية الوعاة : ١٦٤/٢.

٤–الأصول في النحو : ٥٠/١ .

فالأصل أو اللازم في الأسماء أن تكون معربة تتغير أواخرها بحسب العوامل الداخلة عليها، في مقابل البناء الذي هو عارض خارج عن الأصل لعلة، وقوله: (العلة)، يؤكد ما ذكرناه أن العارض يرجع إلى أمر معتبر من النظر يقوى ويضعف بحسب قُرْبِه من الأصول المعتبرة.

وتعضيداً لما ذكرناه من وجاهة العارض نقل العكبري الخلاف الواقع بين النحويين في أصل ما يجري على أواخر الكلم، أهو الإعراب أم البناء ؟، فالمحققون كما يقول العكبري يرون أن الإعراب أصل، وهو مقتضى واضع العربية من جهة أن اللبس سيعرض على الكلم المعربة حال تركيبه، وذهب آخرون إلى أن العرب تكلمت بالكلام عارياً من الإعراب، فلما عرض لهم اللبس أزالوه بالإعراب[1].

والعارض وإن كان خارجاً عن القياس، فإن لنا أن نعتد به إذا رجع إلى أصل معتبر، وإن كان بعيداً، ولنا في ذلك نظيرٌ من اعتداد بعض النحويين بالقياس على ما جاء ضرورةً في الشعر العربي، وهو الذي ذهب إليه أبو علي الفارسي، حيث قال: كما جاز لنا أن نقيس منثورنا على منثورهم، كذلك يجوز أن نقيس شعرنا على شعرهم، وشايعه في هذا الأمر تلميذه ابن جني[2].

وأقوى العلل النحوية في هذا الباب ما رجع إلى حِسٍّ يمكن إدراكه، وهو أقوى الأدلة من مثل: طلب التخفيف، والنفور من الثقل، وهذه جوانب صوتية، وهو الذي عناه ابن جني حين قال: " اعلم أن علل النحويين أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين، وذلك أنهم يُحِيلون على الحِسِّ، ويحتجون فيه بثقل الحال، أو خِفَّتِها على النَّفْس"[3].

١-اللباب في علل البناء والإعراب:١/٥٧ .

٢-الخصائص : ١/١٢٤ .

٣-الخصائص : ١/٤٨ .

المطلب الثاني: جهتا الاعتداد بالعارض عند النحويين:

وله ضربان في كلام النحويين، أحدهما معنوي، والآخر: لفظي، وهو الغالب.

فأما المعنوي فهو ما يطرأ من تغيير على الكلام خارجاً عن الأصل لأجل عارض معنوي، كما فعله النحويون في تعليل بناء (أيّ) الاستفهامية والشرطية –مع قيام السبب الموجب للبناء– لَمّا عارضه الدلالة على (بعض)، وهذه معربة، كما أنها أعربت حملاً على نقيضها (كل) لما فيها من معنى الدلالة على العموم[1].

والعارض المعنوي وإن كان محل اعتبار في تراكيب الكلم إلا أن مقصد دراستنا هو جانب العروض اللفظي لعلاقته بالأساس الصوتي، وعليه فما أوردته عن العارض المعنوي كافٍ في الإشارة إليه.

أما العارض اللفظي فله مقام بارز في التحليل النحوي، فهذا ابن عصفور يقول في شأنه: " فإن العرب قد تعتد بالعارض، لا تلتفت إلى الأصل"[2].

والأصل عدم الاعتداد بالعارض؛ لخروجه عن القواعد المرعية.

قال الشيخ خالد الأزهري: " وعدم الاعتداد بالعارض هو الأكثر في كلامهم"[3].

لقد ذكر النحويون أن التقاء الساكنين موجب لحذف الساكن الأول نحو قولهم: رَمَتْ، وأصل الكلمة: رمى، ثم أُلحق بها التاء الساكنة، فالتقى ساكنان، آخر الفعل والتاء الساكنة الملحقة فتبعاً للقاعدة المطردة حذفت لام الكلمة.

فإذا تحركت التاء طرداً لهذه القاعدة، نحو: رَمَتِ المرأةُ، فإن هذا التحرك لا يعتد به بحيث ترجع الألف لزوال الموجب، وما هذا إلا لأنَّ التَّحَرُّك عارض، والعارض في هذا المقام لا يعتد به.

١–فيض نشر الانشراح: ٨١٨/٢ .

٢–الممتع: ٢٨٢/١ .

٣–التصريح: ٩٠/١ .

ومع ذلك فقد أثـــر عن بعض العرب: (رَماتا) اعتداداً بعارض تحرك التاء، فرجعت الألف[1].

وقد وقع الخلاف بين سيبويه في صرف نحو (ضَرَب) فِعْلاً إذا سُمّي به ثم سُكِّن وَسَطُه، فسيبويه يرى صرفه، اعتداداً بالعارض، والمبرد يمنع صرفه استصحاباً للأصل، واستند سيبويه في تقوية اعتداد بالعارض أنه راجع إلى اعتداد بالأصل، من جهة أن الصرف هو الأصل، وعدم الصرف عارض[2].

وفي المجال التصريفي ذكر ابن عصفور أن قلب عين الفعل في (يقال)، و(يباع) كان الأصل فيه الحركة: يُقْوَل، ويُبْيَع، ثم نقلت حركة عين الفعل إلى الساكن الصحيح قبلها، ثم قلبت الواو والياء ألفاً لانفتاح ما قبلها وتحركهما في الأصل، " لأن السكون عارض في الأصل، والأحسن ألا يعتدَّ بالعارض"[3] .

وفيما يخص الجانب الصوتي ذكر النحويون أن القلب والإدغام الحاصل في قول بعض العرب: (مَحُّم) والأصل فيه: (معهم) قليلٌ، والأكثر هو ترك القلب والإدغام لعروض اجتماعهما[4].

وعروض اجتماع هذين الصوتين حاصل من أصل قلة اجتماعهما في نسج العربية، فالعربية تتحاشى ما أمكن تجاور الأصوات الحلقية؛ لتقعُّر مخرجها،وصعوبة تحديد مواطن حدوثها من الحلق، حتى مع تقدم الأجهزة الحديثة[5]، يضاف إلى ذلك أن جمهور الإدغام يكون في أصوات اللسان ومجتمع وسط الفم.

١- الممتع : ٣٣٧/١ .

٢-شرح الكافية الشافية : ١٤٦٥/٣.

٣-الممتع : ٢٩٦/١ .

٤-شرح الشافية للرضي : ٢٦٥/٣ .

٥ -الأصوات اللغوية لإستيتية : ١٣٩ .

قال سيبويه: " وليست حروف الحلق بأصل للإدغام"[1].

قال علم الدين السخاوي(ت٦٤٣هـ): " ولهذا ضَعُف الإدغام في حروف الشَّفَة والحلق لمّا بعدت عن مجتمع الحروف"[2].

* * *

١-الكتاب : ٤/٤٥١ ، وانظر : شرح الرضي على الشافية : ٣/٢٧٦ .

٢-فتح الوصيد : ٢/٢٢٤ .

المبحث الثاني : التحليل الصوتي لظاهرة الاعتداد بالعارض وعدمه عند القراء.

المطلب الأول: القراء والقياس

الأصل في هذا الباب عدم الاعتداد بالقياس، وأن المعوَّل عليه هو تلقي الرواية، ومشافهة الشيوخ، ويقرر الشاطبي(ت٥٩٠هـ) هذا الأصل بقوله:

وَمَا لِقِيَاسٍ فِي القِرَاءَةِ مَدْخَلٌ فَدُوْنَكَ مَا فِيْهِ الرِّضَا مُتَكَفَّلا

وقبله قال أبو عمرو الداني(ت٤٤٤هـ): " وأئمة القراءة لا تَعْمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل، والرواية إذا ثبتت لا يردها قياس عربية ولا فُشُوُّ لغة؛ لأنَّ القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها"[1].

أما قول الشاطبي:

كَأَبْصَارِهِمْ والدَّارِ ثُمَّ الحِمارِ مَعْ حِمارِكَ والكُفَّارِ واقْتَسْ لِتَنْضُلا

فلا يخالف ما قرر من أن الأصل عدم الاعتداد بالقياس في إثبات القراءة، وإنما مراد الشاطبي في هذا البيت اطراد الحكم التجويدي على نظائره، وهو شائع في كتب القراءات.

إلا أن علماء القراءات قد يلجؤون للقياس في حال الترجيح بين ما ثبت لديهم دون أن يكون فيه مطعن للقراءة المحتج عليها، نحو اختيار الداني إدغام القاف في الكاف في كلمة (طَلَّقَكُنَّ)(سورة التحريم،الآية٥) لثقل الجمع والتأنيث، وإلحاقها بنظائرها في نحو: (خَلَقَكُمْ)(سورة البقرة،الآية٢١) في مقابل اختيار ابن مجاهد الإظهار في (طلقكن)[2].

١-جامع البيان : ٢/٨٦٠ .

٢-التيسير : ٢٢ .

ويقول ابن الجزري في هذا الشأن: " ولذلك كان الكثير من أئمة القراءة كنافع وأبي عمرو يقول: لولا أنه ليس لي أن أقرأ إلا بما قرأت لقرأتُ حرف كذا كذا وحرف كذا كذا"[1].

ومراده أنه سيقرأ على ما قَوِي لديه في القياس مما جرى به سنن كلام العرب في المشهور من كلامها، ويدع ما قل شيوعه في كلام العرب، وإن ثبتت به الرواية.

ويستدرك ابن الجزري على ما سبق من كلامه فيقول: " أما إذا كان القياس على إجماع انعقد، أو عن أصل يُعتمد فيصير إليه عند عدم النص وغموض وجه الأداء، فإنه مما يَسُوغ قَبولُه ولا ينبغي رَدُّه، ولا سيما فيما تدعو إليه الضرورة وتَمَسُّ الحاجة مما يقوّي وجه الترجيح ويُعين على قوة التصحيح، بل قد لا يُسَمّى ما كان كذلك قياساً على الوجه الاصطلاحي، إذ هو في الحقيقة نسبة جزئيٍّ إلى كليٍّ، كمثل ما اختير في تخفيف بعض الهَمَزات لأهل الأداء، وإثبات البسملة وعدمها لبعض القراء، وكذلك قياس (قَالَ رَجُلَانِ)(سورة المائدة،الآية٢٣)، و(وَقَالَ رَجُلٌ)(سورة غافر،الآية٢٨) على (قَال رّبِّ)(سورة الأحقاف،الآية١٥) في الإدغام...ونحو ذلك مما لا يخالف نصاً ولا يرد إجماعاً ولا أصلاً مع أنه قليل جداً"[2].

١–النشر في القراءات العشر: ١٧/١.

٢–السابق: ١٧/١

المطلب الثاني: نماذج من التحليل الصوتي للعمل بهذه الظاهرة.

المسألة الأولى: الموقف العام للقراء من الاعتداد بالعارض وعدمه

يقرر ابن الجزري هذا الحكم بقوله: " والأصل ألا يعتد بالعارض"[1].

وإنما ذهب القراء إلى هذا الأصل تبعاً للنحويين لأن أدوات التحليل لدى علماء القراءات هي نفسها التي اعتمدها النحويون، إذ مبناها على القواعد العامة المطردة التي أعملها النحويون في جميع تحليلاتهم بمختلف المستويات اللغوية.

وقد كان مَكّي بين أبي طالب (ت٤٣٧هـ) أوفق في العبارة عن هذا حين ذكر أن العارض عند العرب على ضربين: ضرب يعتد به، وضرب لا يعتد به، ولكل وجهه[2].

وقال في علل الهمزة المفردة: " اعلم أيها الناظر في هذا الكتاب أني لا أَعْتَدُّ على ترك الاعتداد بالعارض في كثيرٍ مما تقدم وما يأتي، وربما اعتددت به قياساً على مذهب العرف في ذلك، فربما اعتدوا بالعارض في قليلٍ من الكلام، ولا يَعْتَدُّون بـه في أكثر الكلام"[3].

ولهم في عرضها طريقان:

الطريق الأول: الأبواب.

والمراد بها أن يُعمد إلى باب من أصول القراءة، كالمد، والإمالة والهمز، فيذكر أن الراجح في هذا الباب الاعتداد بالعارض، أو عدمه.

ويفسر هذا ما قاله ابن الجزري فيما يخص بابي المد والإمالة وما وقع فيهما من الاختلاف في هذه المسألة.

١- النشر: ٣٦٠/١.

٢-الكشف:٥٠/١

٣- الكشف: ٨٧/١

فيقول في هذا الشأن: "لَكِنَّ الراجح فِي باب المدِّ هو الِاعتداد بالعارِض، وفي الإمالة عكسه وَالفرق بَيْنَ الحالي أن المَدَّ مُوجِبُهُ الإسْكَانُ، وقد حصل فاعتَبَرُوا الإمَالَةَ مُوجِبها الكَسْرُ، وقد زال فلم يُعْتَبَرْ، واللَّهُ أَعْلَمُ"[1].

وما ذكره ابن الجزري أغلبيٌّ، فكلمة ﴿ٱلْمَوْءُۥدَةُ﴾ (سورة التكوير، الآية ٨) الواو فيها لا تمد كما هو المعمول في نظائرها عند ورش، وعلة ذلك أن سكونها عارض؛ إذ أصلها الفتح، لأنها من (وَأَدَ)، فلم يَعْتَدَّ بالعارض في هذا الموطن.

وفي مقابل ما سبق فقد اُعْتُدَّ لورش بالعارض عند مد الياء في ﴿يَأْيَـْٔسِ﴾ (سورة الرعد، الآية ٣١) مع أن سكون الياء عارض بدخول حرف المضارعة، إذ أصلها: ﴿يَأْيَـْٔسِ﴾[2].

وهم يستندون في استحقاق باب من أبواب الأصول غلبة الاعتداد بالعارض فيه إلى تحقُّق وجود سببه، فقول ابن الجزري بأن الاعتداد بالعارض هو الراجح يرجع إلى أن أحد سببي المد -وهو السكون- قد عرض، فهو راجع إلى الأصل بقوة، كما في أوجه المد الثلاثة عند الوقف على الساكن في نحو: (يعلمون)، فالنون متحركة في الأصل، ويمتنع معها على هذا الوصف مد حرف المد قبلها، إلا أن السكون لمّا عرض رجع إلى أصل معتبر، وهو مد حرف المد بسبب السكون بعده، فيحق لنا على نحو ما ذكر أن نسميه أصلاً راجعاً إلى أصل آخر مثله.

الطريق الثاني:

وهو أن يتعامل مع كل كلمة على حدة دون تعليقها بباب من أبواب الأصول، وهذا أسلم من التعميم المتبع في الطريقة الأولى.

١-النشر: ٢/٧٣.

٢-الكشف: ١/٥٠.

التحليل الصوتي للمسائل الأصول:

وقد سلكت في ترتيب هذه المسائل على وفق ما جاءت به الشاطبية، وسأعرض فيه بعض النماذج مما وقع فيه خلاف بين القراء مقرراً حقيقته في ضوء البحث الصوتي مما أشار إليه المتقدمون، وطَرَقَه المحدثون.

ميم الجمع:

وحقيقته عند القراء: وصل ميم الجمع بإشباع ضمتها واواً، بشرط أن يليها حرف متحرك، نحو: (أَنفُسَكُمْ ذَٰلِكُمْ)(سورة البقرة،الآية ٥٤)، وقرأ به ابن كثير من السبعة، وهو وجه لقالون، ووافقهما ورش إذا وليه همزة، نحو: (ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ) (سورة البقرة،الآية٦)، فإنه يشبعها كمال المد، وتكون عنده من قبيل مَدِّ المنفصل.

وفي هذا الباب مسألتان:

١- أن ابن كثير لا يجيز روم الميم، ولا إشمامها[١]، كما جاز في نحـــو: (نَستَعِينُ) (سورة الفاتحة،الآية ٥)؛ لأن حركة الميم عارضة، ومثله يقرأ ورش فيما اختص به من هذا الباب.

وعدم الاعتداد بالعارض في هذا الموطن له نظائر معتبرة، كترك صلة هاء الكناية حال الوقف في نحو: (ولَهُ مَن).

وفي مقابل ذلك أجاز مكي بن أبي طالب روم ميم الجميع -قياساً لا نصاً- اعتداداً منه بالعارض، وقياساً منه على جواز روم هاء الكناية وإشمامها عند من أجاز من القراء[٢].

٢-ضم الهاء وكسرها قبل ميم الجمع في الكلمات: (عليهم)،و(إليهم)،و(لديهم):

وللقراء في هذه الهاء وجهان:

١-التيسير: ٥٨.

٢-الإقناع في القراءات السبع: ٥٣١/١.

الوجـه الأول: ضـم الهـاء علـى الأصـل، وعـدم الاعتـداد بعـارض قلـب الألـف يـاء فـي: (على)،و(إلى)،و(لدى)، وهذا مذهب حمزة.

والوجه الثاني: كسر الهاء، وهو عمل بقية القراء، اعتداداً منهم بعارض الياء.

فغير حمزة اعتد بالعارض أي: الياء المنقلبة عن الألف.

وحمزة لم يعتد بالعارض وأبقى الهاء على أصلها في الضم.

ولا ريب أن في الاعتداد بالعارض في هذا الموطن تلاؤماً صوتياً بين الياء وكسرة الهاء،ووجه حمزة له نظير في من وصل الميم بضمٍّ وأبقى الكسر على الهاء.

وحمزة قد صنع الأمر ذاته حال الوقف على (أَنبِئهُم)(سورة البقرة،الآية٣٣) فإنه يقلب الهمزة المتوسطة من جنس حركة ما قبلها، أي يقلبها ياء، ثم يكسر الهاء بعدها[١]؛ لتحقيق أكبر قدر من التجانس الصوتي.

وقد رجح ابن الجزري مذهب حمزة لموافقته القياس، وذكر أن مذهبه في هذا أولى وآصل[٢].

وإنما كان مذهب حمزة هو الأصل لأمور منها:

أ–أنها حال إفرادها تضم قولاً واحداً، فتقول: هم.

ب–حالات الضم أوسع في هذا الباب، فتضم إذا سكن ما قبلها: (عنْهُم)، أو سبقت بفتحة: (جعلهم)، أو ألفاً: (خلقناهم).

أما من اعتد بالعارض فله وجه من النظر والقياس أيضاً، وهو كذلك راجع إلى أصول معتبرة منها:

أ–تحقيق أكبر قدر من التجانس الصوتي، فكسرت الهاء مراعاة للياء قبلها، وفي هذا الأصل يقول سيبويه: " كان العملُ من وَجْهٍ واحد أخفَّ عليهم"[٣].

١–إبراز المعاني: ١٧٢/١.

٢–النشر: ٤٣١/١.

٣–الكتاب: ١٢٩/٤.

ب–أن له نظائر من مراعاة العارض،فقد واءم حمزة والكسائي صوتياً بضم الهاء والميم عند مجيء الساكن بعدهما نحو (يُرِيْهُمُ اللهُ)(سورة البقرة،الآية١٦٧)،فأتبع الميم الضم، لأنها لأصل فيها،وبعكس ذلك فعل أبوعمرو حيث كسر الهاء والميم عند ملاقاتهما الساكن تحقيقا لجري الصوت على مهيع واحد.

ج–أن مراعاة التجانس الصوتي يندرج تحت ما يعرف حديثاً بتوافق الصوائت، وهو ميل صوائت الكلمة إلى التماثل تحقيقاً للتناغم الصوتي.

يقول د/محمد الخولي: " تعتبر ظاهرة توافق الصوائت مثالاً على المماثلة التباعدية أو المماثلة غير المباشرة، حيث يتغير صائت ليماثل آخر في مقطع سابق، كما أن هذه الظاهرة تقع ضمن الميل إلى الأيسر، حيث نطق (بِهِم) أيسر من نطق (بِهُم)"[1].

هاء الكناية:

وقبل عرض المسألة يحسن بداية بيان أحكام هاء الكناية عند القراء، مستخدماً الجدول التالي:

أحكام هاء الكناية عند القراء		
المثال	الوصف	الحكم
فِيْهِ هُدَى	الهاء بين ياء ساكنة ومتحرك	صلة هاء الضمير بياء لابن كثير
مِنْهُ آيَاتٌ	الهاء بين ساكن ومتحرك	صلة هاء الضمير بواو لابن كثير
لَهُ مَنْ	الهاء بين متحركين	صلة هاء الضمير لجميع القراء
فِيْهِ الْقُرْآنُ	الهاء بين ساكنين	عدم الصلة لجميع القراء
لَهُ الْمُلْكُ	الهاء بين متحرك وساكن	عدم الصلة لجميع القراء

ففي نحو: (فِيْهِ هُدَى)(سورة البقرة،الآية٢) مذهبان:

١–الأصوات اللغوية : ٢١٠ .

الأول: عدم الصلة، وهو لجمهور القراء، والعلة كراهة اجتماع ساكنين الياء المدية وصلة هاء الكناية، ولم يعتدوا بالهاء لخفائها.

والثاني: ما انفرد به ابن كثير، وهو الصلة؛ لأنها وإن كانت خفية إلا أن هذا الخفاء لا يخرجها عن أن تكون كسائر الحروف من جهة جواز الفصل، والاعتداد وزن الشعر[1].

ووصل الهاء كوصل ميم الجمع، وهما في الوقف أيضاً سواء من جهة وجوب حذف صلتهما.

ولضعف الهاء أُميلت فتحتها والألف بعدها للكسر قبلها في نحو: (يريد أن يضربها)، ولم يُعْتَدَّ بفصلها[2].

الهاء صوتياً:

ومخرجها عند المتقدمين أقصى الحلق[3]، في حين يقرر المحدثون أنها صوت حَنجري[4].

ويقرب من مذهب المحدثين في مخرجها ما أشار إليه ابن سيده (ت٤٥٨هـ) من أن الهمزة إذا رُفِّه عنها كانت نَفَساً يجول إلى مخرج الهاء[5].

كما أنهم لاحظوا عند خروج هذا الصوت اندفاع كمية كبيرة من الهواء تقارب الكمية التي تندفع عند النطق بأصوات المد[6]، بمعنى أنها تحتاج إلى جهد في تبيينها وإيضاحها، إلا أن الفارق هو ذبذبة الوترين الصوتيين الذي يصبغ الصوائت بالجهرية في مقابل الهمس الحاصل في صوت الهاء.

١-شرح الفاسي: ٢/٢١٣.

٢-الكتاب: ٤/١٢٣.

٣-الكتاب: ٤/٤٣٣، والنشر: ١/١٩٨.

٤-دروس في علم أصوات العربية:٢٣، دراسة السمع والكلام:١٧٤.

٥-المحكم والمحيط الأعظم: مادة (هت).

٦-الأصوات اللغوية،عبد القادر:١٨٣.. ومن هنا جاء تسميتها بالمستمرة continuant

بل ذهب بعضهم إلى عَدِّها من ضمن الأصوات المجهورة لما رأى من كمية الهواء المندفعة التي قد تؤثر في ذبذبة الوترين[1].

وتشير إليه عبارة د إبراهيم أنيس حين ألمع إلى حدوث نوع من الاهتزاز الوتري في بعض الظروف اللغوية[2].

صفاتها: مهموسة، ورخوة(احتكاكية)، مستفلة.

وهي صفات ضعف كما يقرر ذلك المتقدمون والمتأخرون.

وقد لقبها سيبويه بالصوت المهتوت[3].

مسألة الاعتداد بالعارض في باب الكناية: (عَنْهُ تَلَهَّى)(سورة عبس،الآية ١٠):

فالبزّي عن ابن كثير يصل الهاء واواً مع تشديد التاء بعدها؛ لأن التشديد عارض[4].

وكان الأصل ألا يصل هاء الضمير لوقوعها بين ساكنين، وهو ممتنع مده عند جميع القراء، إلا أن ابن كثير لم يعتد بعارض التشديد فوصلها بواو، ثم لَزِمَه إطالة المد لأجل التضعيف طرداً لقاعدة المد اللازم المثقّل، وعلة هذا صوتياً هو ما في الهاء من ضعف في درجة وضوحها السمعي فعُزِّزت بصائت طويل تَتَقَوّى به،ويسهل معه النطق بالتاء المشددة على نحو لا كُلْفة فيه، ولا عسر في النطق في مقابل عدم وصلها.

فإطالة الصوت إراحة لأعضاء النطق لتتهيأ للنطق بالحرف المشدد بعد أخذ فترة مرسلة لأعضاء النطق مع المد، يستأنف بعدها النطق، والحال في ذلك مشابهة وجوب المد بعد حرف المد إذا لقي همزة، فإن الهمزة صوت عسر مخرجه وفيه تكلف في

١–مناهج البحث في اللغة:١٠٣

٢–الأصوات اللغوية،أنيس : ٩٠

٣–لقب المهتوت أطلق أيضاً على الهمزة وهذا للخليل، وأطلقه ابن الحاجب على صوت الياء . ينظر : الأصوات اللغوية : ٢٨٠ .

٤–التيسير : ٢٩/١ .

النطق، ولذلك تصرفت العرب بالنطق به على أنحاء مختلفة بما لم تتصرف في غيره من الأصوات، فكل جارٍ على مهيع واحد، وسنة مطردة.

والجمع بين الساكنين في هذا الموطن جارٍ على قواعد العربية؛ لأن الساكن الأول حرف مد، والثاني مدغم، حاله حال (دابَّة)، و(الضالّين)، وتُمُودَّ الثوبُ[1].

قال أبو جعفر أحمد بن الباذِش(ت٥٤٠هـ): "على تشبيه المنفصل بالمتصل، نحو(دوابّ)، و(صوافّ)"[2].

وقد قال أبو عبد الله الفاسي(ت٦٥٦هـ): "وقيل: إنما زيد عليها الواو؛ لتخرجها من الخفاء إلى الإبانة، وذلك أن الهاء من الصدر والواو من الشفتين، فإذا زيدت عليها بينتها"[3].

وابن الجزري(ت٨٣٣هـ) يعلل زيادة تمكين المد لتمييز أحد الساكنين من الآخر، وما ذلك إلا أن الهاء حاجز غير حصين[4].

وفي هذا الموطن من عدم الاعتداد بعارض التشديد وبقاء صلة الهاء مع الإشباع نظر له أبو عمرو الداني(ت٤٤٤هـ) بعدم اعتداد ورش عن نافع بتحرك اللام المنقول إليه حركة الهمزة في نحو قوله تعالى: (وَبِدَارِهِ الارَضَ)(سورة القصص،الآية٨١)، فلم يصل الهاء مع حصول الموجب، منعه من ذلك عُروض تحرك اللام[5].

وقد وجّه السمين الحلبي(ت٧٥٦هـ) وصل هاء الضمير في نحو قوله تعالى: (لَعَلِمَهُ الّذِيْنَ)(سورة النساء،الآية٨٣) مع تشديد اللام أن الإدغام في هذا الموطن لازم غير عارض[6].

١-العقد النضيد : ٥٧٢/١ .

٢-الإقناع في القراءات السبع: ٤٩٨/١ .

٣-شرح الفاسي : ٢١٢/١ .

٤-النشر : ٣٨٨/١ .

٥-جامع البيان : ٤١٦/١ .

٦-العقد النضيد : ٥٧٢/١ .

التحليل المقطعي الصوتي للقراءتين	
عن + هوت	عن + هُتْ
(ص+ح+ص) + (ص+ح+ح+ص)	(ص+ح+ص) + (ص+ح+ص)

الإدغام:

قال ابن الجزري(ت٨٣٣هـ): "هو اللفظ بحرفين حرفاً كالثاني مشدداً"[١]، وهذا هو المعتبر عند كثير من علماء التجويد، وقد ذهب الرضي في بيان حقيقة الإدغام إلى أنه وصل حرف بحرف مثله متحرك بلا سكتة على الأولى، وأنكر حقيقة الإدخال، بل هو إيصال معتمداً في حقيقته على المخرج اعتمادة واحدة قوية[٢].

وما ذهب إليه الرضي هو المقرر عند كثير من الباحثين المحدثين، فهو عبارة عندهم عن صوت طويل واحد، مع النظر إليه في الحالة المورفولوجية كصوتين متوالين[٣].

والإدغام فرع عن الإظهار، إذ الأصل أن تؤدى أصوات اللغة من غير تغيير، وما الإدغام إلا ضرب من التخفيف ينزع إلى سهولة النطق والفرار من الثقل الحاصل من رفع اللسان من مكان ورده إلى مكان نفسه، أو قريباً[٤].

والإدغام يندرج ضمن ما يعرف حديثاً بقانون الجهد الأقل Low of Least Effort[٥]، كما أنها ضرب من المماثلة الصوتية، وحقيقتها في الدراسة الصوتية الحديثة مفهوم

١-النشر: ٢٧٤/١.

٢-شرح الشافية: ٢٣٥/٣.

٣-دراسات في علم أصوات العربية: ٣٣.

٤-حجة القراءات: ٨٤، وقد سبق سيبويه في بيان علة التخفيف في باب الإدغام حيث يقول: » وذلك لأنه يثقل عليهم أن يستعملوا ألسنتهم من موضع واحد ثم يعودوا له، فلما صار ذلك تعباً عليهم أن يُداركوا في موضع واحد ولا تكون مهملة كرهوه وأدغموا لتكون رفعة واحدة، وكان أخف على ألسنتهم «الكتاب: ٤١٧/٤.

٥-دراسة الصوت اللغوي: ٣٧٢.

عـام قـائم علـى ميـل الأصـوات المتجـاورة إلـى التماثـل، ويعـد الإدغـام صـورة مـن صـوره المختلفة[1].

مسائل هذا الباب:

١–قوله تعالى: ﴿أَحْسَنُ أَثَٰثًا وَرِءْيًا﴾(سورة مريم، الآية ٧٤)

قرأ قالون وابن ذكوان وأبو جعفر بإبدال الهمزة ياءً ثم إدغامها في الياء التي تليها، وذهب باقي القراء إلى الإظهار[2].

وحجة من أدغم إتباع رسم الخط؛ إذ هي مرسومة على ياء واحدة، كما أن قلب الهمـزة حـرف مـن جـنس حركـة مـا قبلهـا شـائع فـي العربيـة، نحـو: (ذيـب)، و(جـون)، والإدغـام بعـد القلـب فـي هـذا المـوطن واجـب لتماثـل الـصوتين، وهـذه المسألة مـن بـاب الاعتداد بالعارض[3].

أما من اختار الإظهار فلم يعتدَّ بالعارض، ورجع إلى الأصل الذي يقرر أن الهمزة لا تدغم في الياء، ويضاف إلى ضعف الاعتداد بالعارض في هذا الموطن التأثير في الجانب الدلالي لإفضائه إلى الإلباس بالرّيّ ضد العطش.

ولمن أدغم واعتد بالعارض أن يحتج بأن الإدغام ما حصل إلا بعد قلب الهمزة ياء، فالتقى مثلان الأول منهما ساكـــن والثاني متحرك، فوجب على إثره الإدغام أصلاً متفقاً عليه.

ولعل لهذا نظيراً مما ذكره سيبويه من امتناع إدغام الحاء في العين في قولهم: (امدح عرفة)، ثم أجازه بقلب العين حاءً ثم إدغام الأولى فيها، فتحقق فيه إدغام

١–الأصوات اللغوية للخولي : ٢١٩ .

٢–إتحاف فضلاء البشر : ٧٧/١ .

٣–شرح الشافية : ٢٣٨/٣ .

المثلين الذي لا اختلاف فيه، فهذا مثل ما سبق وإن اختلف ترتيب الحرفين، إلا أن به شبهاً يؤنس إليه عند عَوز الدليل الواضح.

٢-قوله تعالى: (وَمن يَّفْعَلْ ذَلِكَ)(سورة البقرة،الآية٢٣١)

فقد أدغم أبو الحارث اللام في الذال مع أن سكونها عارض للجازم،وخالفه البقية لعدم الاعتداد بالعارض،بل وصفها بعضهم بالقبح؛ محتجاً بأن سكونها عارض[١].

وقد تكلم في هذه الرواية من جهتين:

الأولى: السكون العارض للجازم.

الثانية: إظهار اللام عند حرف هو أولى بها من الذال، وهي النون في نحو قوله تعالى: (وَمَن يُّبَدِّلْ نِعْمَةَ اللهِ)(سورة البقرة،٢١١)، وذلك أن النون أقرب في المخرج -أو من ذات المخرج على مذهب قطرب- إلى اللام من الذال، وعليه فقد جرى الإدغام على خلاف الأصل المرعي في جواز الإدغام أو وجوبه.

ويمكن رد ما سبق بما يأتي:

١-التقارب المخرجي.

فاللام تخرج من بين حافتي اللسان بعد مخرج الضاد، وما يحاذيهما من اللثة العليا، والذال تخرج ما بين ظهر اللسان مما يلي رأسه وبين رأسي الثنيتين العليين[٢].

٢-الاشتراك في بعض الصفات.

وهي الجهر، والانفتاح، والاستفال، كما أن اللام تشارك الذال في جزء من صفة الرخاوة؛ إذ هي من الأصوات المتوسطة[٣]، أو المائعة بحسب المصطلح الصوتي الحديث.

٣-إدغام لام التعريف فيها، نحو: (الذّاكِرُونَ).

١-الكشف : ١٥٣/١، والدر المصون : ٤٥٧/٢ .

٢-نهاية القول المفيد : ٣٥ .

٣-شرح الفاسي : ٣٦٥/١ .

٤-إدغام الكسائي اللام في الثاء، الظاء، وهما صوتان من ذات مخرج الذال، من قوله تعالى: (هَلْ ثُوِّبَ)(سورة المطففين،الآية٣٦)، و(بَلْ ظَنَنْتُمْ)(سورة الفتح،١٢).

أما الاحتجاج بالسكون العارض فيمكن رده بأن هذا لا اعتبار له في الإدغام، وإدغام الساكن العارض قد حصل عند القراء مع أن أصله الحركة منها قوله تعالى: (وَإِنْ تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ)(سورة الرعد،الآية٥) أدغمت الباء في الفاء، وقوله تعالى: (أَوْ يَغْلِب فَسَوْف)(سورة النساء،الآية٧٤)، وهذا في السبعة عن أبي عمرو، وخلاد عن حمزة، والكسائي[١].

والإدغام مطلوب لأجل التخفيف الصوتي، وليس لأصالة التسكين في ذلك وجه معتبر؛ إذ لو كان محركاً لاقتضى تسكينه ليتم الإدغام.

أما الاحتجاج بإظهار اللام عند النون في قوله تعالى: (وَمَنْ يُبَدِّلْ نِعْمَةَ اللهِ)، فيرد بحصول الإدغام عند الكسائي في نحو: (بَل نَتَّبِع)، وما حصل إلا مراعاة للتقارب المخرجي، أو اتفاقهما في المخرج نفسه على مذهب قطرب، كما حصل إدغام الطاء في التاء المشاركة لها في المخرج في قوله تعالى (بَسَطتَّ).

٣-قوله تعالى: (وَاسْتَكْبَرَ هُوَ وَجُنُودُهُ)(سورة القصص،الآية٣٩) فقد اختار الداني الإدغام، واختار ابن مجاهد الإظهار معتلاً بأن الإدغام يقتضي إسكان الواو وقبلها ضمة، فتصير حرف مَدٍّ، وحرف المد لايدغم؛ لأن الإدغام يذهب المد، فيكون من قبيل: (آمَنُوْا وَعَمِلُوْا) وهو ممنوع إدغامه بغير خلاف .

أما من اختار الإدغام فاحتج بأمرين:

الأول: أن هذا مَدٌّ تقديري لا حقيقة له.

١-إبراز المعاني :١٩٦/١.

الثاني: أن الواو في نحو (آمنوا) ساكنة على كل حال،والمد صفة لازمة لها، أما نحو (هو وجنوده) فإن التسكين عارض،والإدغام لا يمنع لأجل العارض[1].

وعليه فالمد داخل على الإدغام، بخلاف نحو (آمنوا وعملوا)،" فلو أدغمت لكان الإدغام داخلاً على المد"[2]، ولأجله منع الإدغام في هذا الموطن.

المد:

والمد من الأبواب الأصول التي وقع الخلف بين أئمة القراءة فيها من مُقَصٍّ، ومُوَسّط، ومُشْبِع، ولكل وجهه وسببه، وهو خاص بحروف العلة ممطولة، الألف ولا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً، والواو مضموماً ما قبلها، والياء مكسور ما قبلها، نحو (شاء)، و(سوء)، و(جيء).

وإنما سميت حروف مد لامتداد الصوت بها، وتوسم أيضاً بحروف اللين للضعف اللاحق بها من وجهين:

الأول: سعة مخارجها، مع عدم تبين مخرج محدد لها.

الثاني: من الجانب التصريفي، من جهة ما يلحقها من الانتقال والتغيير وسائر ضروب الإعلال الطارئ عليها[3].

ومن مسائل هذا الباب ما يأتي:

١- مد اللين:

قوله تعالى: ﴿مَوْبِلًا﴾(سورة الكهف،الآية ٥٨)

ووجهه أن ورشاً لم يمد الواو كما مدها في نظائرها، نحو (سَوْءَٰتُهُمَا) (سورة الأعراف،الآية٢٢)، وعلة ذلك أن سكون الواو عارض، والأصل فيه الحركة؛ إذ هي

١-العقد النضيد : ٤٥٩/١ .

٢-فتح الوصيد : ٢٣١/٢ .

٣-فتح القصيد : ٢٦٩/٢ .

من وَآلَ، قال مكي: " فترك المد؛ لأن السكون عارض، فإن فاء الفعل أصلها أبداً الحركة؛ لأنها وَآل، فسكونها عارض أبداً"[1].

وورش جارٍ في ذلك على أصله حيث لم يمد أيضاً في (مَوْءُودَة)[2]؛ إذ أصل الواو التحريك من وَأَدَ.

وذكر أبو شامة علة أخرى لمنع المد في (مَوْئِلا)، وهي طلب مشاكلة رؤوس الآي؛ إذ بعدها: (مَوْعِداً) [3].

٢- باب مد البدل: وفيه ما يأتي:

أ- قوله تعالى﴿ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ كُنتُم بِهِۦ تَسْتَعْجِلُونَ﴾(سورة يونس ١٥):

لم يمد ورش الياء بعد همزة الوصل مع أن حاله حال مد البدل، وما ذاك إلا لعدم اعتداد منه بالعارض، ووجهه أن همزة الوصل عارضة، كما أن الياء مبدلة من الهمزة، إذ هي من الفعل: (أتى)، فهي عارضة من هذا الوجه[4].

ب- وفي باب البدل لم يمد ورش نحو: (خطأ)، و(ملجأ) حال الوقف عليهما مع تحقق صورة البدل فيهما، وعلة هذا ما ذكرناه من قبل من عروض هذا البدل، فهذا موطن آخر من مواطن عدم الاعتداد بالعارض.

ج-ومن مباحث مد البدل ما ذكر في قوله تعالى:(مَنْ آمَنَ) فإن لورش فيه ثلاثة أوجه:

أ-المد، اعتداداً بالأصل.

ب-التوسط جمعاً للأمرين.

ج-القصر اعتداداً بالعارض.[5]

١-الكشف: ٤٩/١ .

٢-التيسير: ٧٢ .

٣-إبراز المعاني: ١٢٦/١.

٤-الكشف: ٥٣/١ .

٥-إتحاف فضلاء البشر: ١٩٩/١.

٣–المد مع الهمز المغير:

احتمال وجهي المد وعدمه بعد الهمزة المسهلة في نحو: (جَاؤُوْا)، و(يَشَاءُ)، فقد اعتل من مد بما يأتي:

أ–أن المسهلة بزنة المحققة.

ب–أن التسهيل عارض لا يعتد به، والتحقيق هو الأصل، فوجب ألا يترك المد.

ج–أن التسهيل مختص بالوقف، والوقف عارض[١].

٣–المد العارض للسكون:

وفيه أنّ من لم يمد حال الوقف على نحو: (عليم)، و(خبير) لم يعتد بعارض السكون، ومن أشبع المد اعتد بعارض السكون، وكان حاله حال: (الآن)، لحصول السكون بعد حرف المد.

والمد العارض للسكون فيه ثلاثة مذاهب:

أ–الإشباع كالمد اللازم، لاجتماع الساكنين اعتداداً بالعارض، قال الداني: وهو مذهب القدماء من مشيخة المصريين، وقال ابن الجزري: وهو اختيار الشاطبي لجميع القراء.

ب–التوسط مراعاة للأمرين: اجتماع الساكنين، وكونه عارضاً.

ج–القصر: لعدم الاعتداد بعارض السكون[٢].

والظاهرة الصوتية في المقام الأول تعتد بالموقف الحالي، فالسكون قد تتحقق حال الوقف، وسُبِق بحرف مد فاستحق المد على هذه الصورة، وأتى بموجب الأمر.

١–الكشف: ١/٥٩.

٢–النشر: ١/٣٣٥.

كما أن من اعتد بعارض السكون راعى مرتبة القوة للمد العارض للسكون، حين قرر علماء التجويد بأن أقوى المدود[1] المد اللازم، ثم المتصل، ثم العارض للسكون، ثم المنفصل، ثم البدل.

الإمالة:

الإمالة لغة: مصدر أمال يميل إمالة، وجُماع معانيها يفضي إلى الانحراف والعدول من جهة إلى جهة أخرى، ومن ذلك قولهم: مال النهار إذا دنا للمضي، أو تضيَّفت شمه للغروب.

أما في الاصطلاح فتكاد تعريفات النحويين تتفق على المعنى الإجمالي لها من الجنوح بالفتحة نحو الكسرة، والألف نحو الياء.

قال ابن جني: " أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة، فتميل الألف نحو الياء"[2].

وبصياغة أخرى يقول ابن يعيش: " عدول بالألف عن استوائه وجنوح إلى الياء، فيصير مخرجه بين مخرج الألف المفخمة وبين مخرج الياء"[3].

ويعني بالألف المفخمة النطق الطبيعي للألف، وهو ما يعبر عنه بالفتح، أو النصب في مقابل الإمالة، وليس المراد بها الألف التي يُنحى بها نحو الضم، كما هو في نطق الأعاجم، فالنطق بها على هذا النحو مرذول عند القراء، معدود من ضروب اللحن.

وقد يعبر بالكسر عن الإمالة، كما عبروا بالنصب عن الفتح [4].

أقسام الإمالة:

وهي على نوعين:

١-إمالة كبرى:

١-البدور الزاهرة : ٨٩ .

٢ – اللمع : ٣١١ .

٣- شرح المفصل : ٥٤/٩ .

٤ – الكتاب : ٢٦٣/٢ . والنشر : ٣٠/٢ .

وهي التقريب بالفتحة من الكسرة، والألف من الياء، من غير قلب خالص، ولا إشباع مبالغ فيه[1].

ويعبر عنها بمصطلحات أخر:

أ–الإمالة الشديدة[2].

ب–الإضجاع[3].

ج–المحضة[4].

د–البطح[5].

٢– إمالة صغرى:

وهي الإتيان بالحرف على نحو متوسط بين الفتح والإمالة الشديدة.

والعناية بالنطق بها على هذا النحو قد يفرّط فيه بعض القراء، وهو ما أشار إليه أبو شامه منبهاً على الخطأ الذي وقع فيه بعض قراء زمانه من جعل الفرق بين الكبرى والصغرى في علو الصوت وخفضه، فعند الإمالة الكبرى يعمد القارئ إلى رفع الصوت، وعند الصوت يخفضه، وليس الأمر كذلك ما دامت الحقيقة الصوتية في النطق به واحدة[6].

وقد يعبر عن الصغرى بـ:

أ–المتوسطة[7].

ب–التقليل[8].

١–إبراز المعاني : ٢٠٤.

٢–النشر : ٢/٣٠.

٣–السبعة لابن مجاهد : ١٤٢.

٤–سراج القارئ : ١١٣.

٥–النشر : ٢/٣٠.

٦–إبراز المعاني : ٢٢١.

٧–إبراز المعاني : ٢٠٤.

٨–الشاطبية : ٢٦.

ج–بين بين[1].

أسباب الإمالة:

وترجع إلى سببين رئيسين:

الأول: الكسرة، وقد تكون:

أ–ظاهرة، نحو: (كاتِب).

ب–خفيّة، نحو: (خاف)، إذ الأصل التصريفي لها: خَوِف.

الثاني: الياء، وهي كسابقتها قد تكون:

أ–ظاهرة: نحو: (شيبان).

ب–خفية: نحو: (باع)، إذ أصلها: بَيَع.

ولما سبق شروط وتفاصيل في كتب النحو ليس هذا بالمحل اللائق بذكرها، وفيما سبق كفاية بما نحن فيه.

وإذا كانت الكسرة أو الياء من أسباب الإمالة، فإن ما يأتي من الأصوات مخالفاً لهيئة هذين الفونيمين من جهة المخرج أو الصفة فسيُعَدُّ مانعاً من موانع الإمالة، كمجاورة الألف أو الفتحة لأصوات الاستعلاء: (خ،ص،ض،ط،ظ،غ،ق)[2] ذلك أن ارتفاع أقصى اللسان عند النطق بهذه الأصوات يخالف الانخفاض الحاصل عند النطق بالإمالة.

فإن عرض لهذه الأصوات المستعلية الكسر، فإنه يجوز إمالة الألف في نحو: (غِلاب)، و(خِيام)[3].

والأصل في هذا الباب ألا يمال إلا الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة؛ لأن الإمالة ضرب من التصرف اللغوي، وهو ما لا يتأتى للأفعال الجامدة والأسماء المبنية والحروف.

١–التيسير: ٥٠.

٢–للتوسع في مباحث أسباب الإمالة وموانعها، انظر: المقتضب: ٤٦/٣، وشرح المفصل لابن يعيش: ٥٩/٩.

٣–شرح المفصل لابن يعيش: ٥٩/٩.

والغاية من الإمالة تحقيق التشاكل والتجانس في نسيج البنية العربية على نحو ينأى بها عن التنافر، وهذا المعنى هو الذي أشار إليه سيبويه حين عرض للإمالة الحاصلة في نحو: (عابِد)، و(عالِم)، فقال: " وإنما أمالوها للكسرة التي بعدها، أراد أن يقربوها منها"[1].

وقد نظَّر لها بالإشمام الحاصل في نحو: (صدر)، فقربت من الجهر الحاصل في الدال بإشمام الصاد المهموسة صوت الزاي المجهورة.

وفي السياق نفسه قال ابن جني: " فمن ذلك الإمالة، وإنما وقعت في الكلام لتقريب الصوت من الصوت"[2].

وقد ذهب بعض الباحثين الصوتيين إلى أنها ضرب من ضروب التخفيف الصوتي يتغيّا الاقتصاد في المجهود عند النطق.

وقد يرد على هذا الرأي أن غالب العرب نطق بالفتح لا بالإمالة، يضاف إلى ذلك أن الإمالة الصغرى فيها بعض التكلف عند النطق بها على نحو ما نقلناه عن ابن شامة، والقول الوسط في ذلك " أنها مظاهر صوتية بحتة، يتفاوت وجودها في القبائل واللهجات العربية، فكلاهما مقبول مستساغ عند من نطق به، ولم يطاوعه لسانه بغيره"[3].

وقد ينحى نحو الإمالة للإشعار بالأصل التصريفي للألف نحو: إمالة (هدى)؛ فالإمالة مشعرة بالأصل اليائي للألف المقصورة، وما امتنعت فيه الإمالة فإنما من جهة أن أصل الألف فيه واوي، نحو امتناعها في: (غزا)، وعلى ذلك فقس.

والإمالة ذائعة في القبائل العربية البدوية، وبخاصة في نجد وسط الجزيرة العربية، كتميم، وقيس، وأسد، وبكر بن وائل، أما الفتح فهو خاص بلغة الحاضرة أهل الحجاز[4].

والقياس لا يطرد في باب الإمالة لا لغوياً ولا في الأداء القرآني.

---

١ –الكتاب : ٤/ ١١٧.

٢ –الخصائص : ٢/ ١٤٣.

٣ –مقدمة تحقيق[قرة العين في الفتح والإمالة وبين اللفظين] : ٧٨ .

٤ –شرح المفصل لابن يعيش : ٩/ ٥٤، والنشر : ٢/ ٣٠، وحاشية الصبان : ٤/ ٢٢١ .

ففي اللغة يقول أبو سعيد السيرافي(ت٣٦٨هـ): " أمر العرب في الإمالة لا يطرد على قياس لا يخالفونه، وكذلك ترك الإمالة لا يطرد"[١].

أما عند القراء فهذا ابن مجاهد(ت٣٢٤هـ) يقول: " ولو كانت القراءة قياساً إذن للَزِمَ من أمال (في الغار)، و(بخارجين) أن يميل (بطارِد المؤمنين)، و(الغارمين)"[٢].

ويقول مكي بن أبي طالب: " وقد يأتي من الإمالة ما تُتبع فيه الرواية، ولا تقوى فيه علة"[٣].

والقراء متفاوتون في باب الإمالة، وهم على ثلاثة أقسام:

الأول: لم يمل قط، وهو ابن كثير.

الثاني: مقل، وهم قالون، وابن عامر، وعاصم.

الثالث: مكثر على نمطين:

النمط الأول: غلب على الإمالة الكبرى، وهما حمزة والكسائي، وخلف في اختياره.

النمط الثاني: غلب على الإمالة الصغرى، وهو ورش عن نافع، ويلحق به أبو عمرو بن العلاء، وإن كان له من الإمالة الكبرى نصيب.

-الإمالة عند المحدثين:

أخذت مباحث الإمالة جانباً مهماً من بحوث الصوتيين المحدثين، وانتهوا فيه إلى أمور وافقوا فيها المتقدمين، كالغاية من الإمالة، وأنها ضرب من ضروب التماثل الصوتي Assimilation يهدف إلى تحقيق قدر كبير من الانسجام بين أصوات اللين، كما أنها شائعة في سائر اللغات البشرية[٤].

١-شرح كتاب سيبويه: ٥٠٢/٤.

٢-كتاب السبعة: ١٥٠.

٣-الكشف عن وجوه القراءات السبع: ١٧٦/١.

٤-في اللهجات العربية: ٦٧.

والتوصيف الفسيولوجي للإمالة هو حدوثها في مرحلة وسطى بين استواء اللسان في قاع الفم –وهنا تتكون الفتحة أو الألف– وصعود اللسان نحو الحنك الأعلى إلى أقصى نقطة فيه –وهنا تتكون الكسرة أو الياء المدية– وعليه فهناك مراحل بين الفتح والكسر تتشكل فيها صور الإمالة من شديدة ومتوسط وسواهما، فالإمالة الشديدة هي أقرب إلى الحنك الأعلى، والمتوسطة هي إلى القاع أقرب، مع ملاحظة أن انفراج الشفتين في حالة الإمالة يكون دون الانفراج حال النطق بالكسرة الخالصة[1].

تحليل مسائل الاعتداد بالعارض وعدمه في باب الإمالة:

قد نقلنا سابقاً عن ابن الجزري تقريره من أن الأصل في باب الإمالة عدم الاعتداد بالعارض، ففي قوله تعالى: (كلا إن كتاب الإبرار لفي نعيم) وردت إمالة الألف قبل الراء إمالة كبرى عن، ومجوز هذه الإمالة هو كسر الراء الثانية، إلا أن أبا عمرو مع إمالته يدغم الراء في اللام أيضاً، وكان الأصل على زوال مجوز الإمالة وهو الكسر بالإدغام، ومع ذلك فإنه أمال مع الإدغام، وعليه فلم يعتد بعارض الإدغام.

قال الداني: "والإمالة باقية مع الإدغام في نحو(إن كتاب الأبرار لفي)، و(عذاب النار ربنا) وشبهه؛ لكونه عارضاً"[2].

وهذا المذهب قوي معتبر، فإنه لو وقف على (الأبرار) لأمال اتفاقاً مع ذهاب الكسرة بالوقف، والإدغام نظيره في ذلك، فالكسرة منوية.

فهذا السمين الحلبي يرد على من اختار عدم الإمالة لعارض الإدغام بقوله: " وهذا مرجوح؛ لأن الوقف لا يمنع الإمالة لكونه عارضاً، فكذا الإدغام، يعني أن الوقف وإن ذهبت فيه الكسرة فهي منوية" [3].

---

١ –في اللهجات العربية : ٦٥ ، في الأصوات اللغوية : ١٦٣.

٢ –التيسير : ٢٧ .

٣ – العقد النضيد : ٥٥٣/١ .

وفي مقابل ذلك فقد روي عن ابن حبش عن السوسي اعتداده بعارض الإدغام لمنع الإمالة في قوله أَعُوذُ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴿فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾ (سورة آل عمران، الآيتان ١٩١/١٩٢)، أَعُوذُ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴿وَٱلنَّهَارِ لَأٓيَٰتٖ﴾ (سورة آل عمران، الآية ١٩٠)، والأكثر على خلافه[١].

وأئمة النحو يقررون في هذا الباب جواز الأمرين، وفي هذا يقول ابن مالك: " ثم بَيَّنْتُ أن الألف المكسور ما بعدها إذا زالت الكسرة بإدغام أو وَقْفٌ جاز أن تمال، وألا تمال، لكنّ الإمالة مع الإدغام العارض أحسن من الإمالة مع الإدغام اللازم"[٢].

ونظير ما سبق ما رواه حمزة وشعبة من إبقاء الإمالة في الراء وصلاً في قوله تعالى: ﴿رَءَا ٱلۡقَمَرَ﴾ (سورة الأنعام، الآية ٧٧)، مع أنها ستحذف لالتقاء الساكنين، وما ذاك إلا لأن حذف الألف جاء عارضاً[٣].

وفي مقابل ما سبق قد يعتد بالعارض لأجل الإمالة، وهذا يأتي على صور منها:

أ-الاعتداد بالعارض التصريفي، نحو إمالة (تزكّى) مع أن أصلها (زكى) واوي لا تجري فيه الإمالة، فـ(تزكى) تتصرف إلى تزكّيت فجاءت يائية، فروعي هذا العارض، وجاء مسوغاً للإمالة، كما جرت في يرضى ونحوه[٤].

ب-الاعتداد بالعارض المعنوي، نحو إمالة (العلى) مع أن أصلها واوي؛ إذ هي من العلو إلا أنها لما كانت صفة والصفة أثقل من الاسم ناسب ردها إلى الياء، إذ الياء أخف من الواو[٥].

١-النشر: ١/٢٩٩، والإتحاف: ١/١٢٢.

٢-شرح الكافية الشافية: ٤/١٩٧٥.

٣-الكشف: ١/١٨٢.

٤-الكشف: ١/١٧٧.

٥-الكشف: ١/١٩٠.

وفي هذا الباب فَرّق العلماء بين الكسر اللازم الذي هو من بنية الكلمة، والكسر العارض الحادث في أواخر الكلم إعرابا، فانظر إلى ما ذكره مكي من أن إمالة نحو: (آنية)، و(مشارب)، و(عابد) لكسر ما بعد الألف أولى من إمالة نحو: (النارِ)، و(النهارِ) لدوري أبي عمر، وما ذلك إلا لأن الكسر لازم في الأول عارض في الثاني، وبه يتبين أن الاعتداد بالأصل الثابت هو المقدم على العارض المتغير[1]، وإن لم يكن ثمة خلاف في هذا الباب بين القراء، وإنما هو عرض جار على اعتبار الأصل في جميع المسائل.

* * *

١ – الكشف: ١/١٧١.

الخاتمة:

انتهى هذا البحث إلى جملة من القضايا موجزة فيما يأتي:

–أن العارض يأتي على صورتين: معنوي، وصوتي، فأما المعنوي فقد وجدناه عند النحويين، ولا يكاد يوجد عند القراء فيما اطلعت عليه؛ وهذا واضح في طبيعة المنهج عند القراء القائم على التلقي والرواية، أما الصوتي فقد برز بوضوح عند القراء، وأخذ جانباً مهماً من العرض والتحليل عند علمائهم.

–أن الغالب عند القراء عدم الاعتداد بالعارض.

–قرر القراء في هذا الباب أن الأصل في باب المد الاعتداد بالعارض، وفي باب الإمالة عدم الاعتداد بالعارض، وهذا على نحو أغلبي.

–أن غالب إشاراتهم لهذا الباب كانت فيما يخص أصول القراءة لا فَرْشها.

–أن الاعتداد بالعارض فيه مخالفة للأصل، وإنما اعتد به لأنه مسموع ممن يجب الأخذ عنه، ولا يسوغ رده.

–فكرة الاعتداد بالعارض هي ضرب من ضروب القياس يحاول معه العلماء توجيه مخالفة الأصل.

–أن العارض يتقوّى ويأخذ له محلاً من النظر والفكر اللغوي إن رجع إلى أصل معتبر وشائع، وهو ضعيف إن رجع إلى أصل مختلف فيه أو شاذ في القياس أو الاستعمال.

–اتبع علماء القراءات ما انتهى إليه التحليل النحوي في قضايا الاعتداد بالعارض وعدمه، فعندهم كما عند النحويين أن الأصل عدم الاعتداد بالعارض.

–أن كثيراً مما خرج عن الأصل واعتد فيه بالعارض إنما جاء لضروب من التخفيف الصوتي، ومراعاة السهولة في النطق.

* * *

المصادر والمراجع

-إبراز المعاني من حرز المعاني. أبو شامة. دار الكتب العلمية.

-إتحاف فضلاء البشر. أحمد بن محمد البنا. تحقيق: أنس مهرة. دار الكتب العلمية،لبنان. ط٣.

-أسس علم اللغة. ماريوباي. ترجمة وتعليق: د /أحمد مختار عمر. عالم الكتب،القاهرة. ط٨.

-الأصوات اللغوية،رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية. د /سمير شريف إستيتية. دار وائل،عمّان. ط١.

-الأصوات اللغوية. د /محمد علي الخولي. دار الفلاح للنشر والتوزيع،الأردن. ١٩٩٠م.

-الأصوات اللغوية. د / عبد القادر عبد الجليل. دار صفاء للنشر والتوزيع، عمّان. ط١.

-الأصول في النحو. أبو بكر محمد بن السري بن سهل المعروف بابن السراج. تحقيق: عبدالحسين الفتلي. مؤسسة الرسالة، بيروت.

-الإقناع في القراءات السبع. أبو جعفر أحمد بن الباذِش. تحقيق /د عبدالمجيد قطامِش. مركز إحياء التراث الإسلامي،جامعة أم القرى. ط١.

-بغية الوعاه في طبقات اللغويين والنحاة. السيوطي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. المكتبة العصرية،بيروت.

-البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة. الشيخ عبد الفتاح القاضي. دار الكتاب العربي. بيروت.

-التيسير في القراءات السبع. أبو عمرو الداني. تحقيق: اوتو تريزل. دار الكتاب العربي، لبنان، ط٢.

-التهذيب. محمد بن أحمد أبو منصور الأزهري، تحقيق /عبدالسلام هارون،وآخرون.الدار المصرية للطباعةوالنشر،القاهرة.

-جامع البيان في القراءات السبع. أبو عمرو الداني. تحقيق مجموعة من طلاب جامعة الشارقة،الإمارات. ط١.

-حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك. دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي.

-حجة القراءات. عبدالرحمن بن محمد بن زنجلة. تحقيق: سعيد الأفغاني. دار الرسالة.

-الحدود. علي بن عيسى الرماني. تحقيق: د /إبراهيم السامرائي. دار الفكر، عمّان.

-دراسة السمع والكلام، د/سعد عبد العزيز مصلوح. عالم الكتب،القاهرة. ط١

-دراسة الصوت اللغوي. د/أحمد مختار عمر. عالم الكتب،القاهرة.

-الدر المصون في علوم الكتاب المكنون. السمين الحلبي. تحقيق/د أحمد الخراط. دار القلم، دمشق.

-دروس في علم أصوات العربية، جان كانتينو، ترجمة صالح القرمادي، الجامعة التونسية، نشريات مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية.

-السبعة في القراءات. أحمد بن موسى بن مجاهد. تحقيق / د شوقي ضيف. دار المعارف،القاهرة. ط٢.

-سراج القارئ المبتدئ وتذكار المقرئ المنتهي. أبو القاسم علي بن عثمان القاصح. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

-شرح الشافية. محمد بن الحسن الرضي الاستراباذي. تحقيق: محمد نور الحسن، وآخرون. دار الكتب العلمية،بيروت. ١٣٩٥هـ.

-شرح الفاسي على الشاطبية المسمى باللآلئ الفريدة في شرح القصيدة. أبو عبدالله محمد بن الحسن بن محمد الفاسي. تحقيق وتعليق: عبدالرازق بن علي إبراهيم موسى. مكتبة الرشد، الرياض. ط١.

-شرح كتاب سيبويه. أبو سعيد السيرافي. تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي. دار الكتب العلمية،بيروت. ط١.

-شرح الكافية الشافية. محمد بن عبدالله بن مالك الجياني. تحقيق عبد المنعم هريدي. مركز إحياء التراث، جامعة أم القرى. الطبعة الأولى.

-العقد النضيد في شرح القصيد. أبو العباس أحمد بن يوسف السمين الحلبي. تحقيق د/أيمن رشدي سويد. دار أنوار المكتبات للنشر والتوزيع،جدة. ط١.

-علم الصرف الصوتي. د/عبدالقادر عبدالجليل. أزمنة للنشر والتوزيع،الأدرن. ١٩٩٨.

-العين. الخليل بن أحمد. تحقيق: د/مهدي المخزومي، ود/إبراهيم السامري. دار ومكتبة الهلال.

-غريب الحديث. حمد بن محمد أبو سليمان الخطابي. تحقيق: عبدالكريم إبراهيم الغرباوي. دار الفكر. ط ١٤٠٢هـ.

-فيض نشر الانشراح من ورض طي الاقتراح. محمد بن الطيب الفاسي. تحقيق د/محمود فجال. دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث،دبي. ط١.

-في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية. د/غالب فاضل المطلبي. دائرة الشؤون الثقافية والنشر، بغداد. ١٩٨٤.

-في اللهجات العربية. د/إبراهيم أنيس. مكتبة الأنجلو المصرية. ط٦.

-قرة العين في الفتح والإمالة وبين اللفظين. ابن القاصح العُذري. تحقيق/إبراهيم بن محمد الجرمي. دار عمار، الأردن. ط١.

-الكتاب. سيبويه. تحقيق: عبدالسلام هارون. مكتبة الخانجي، القاهرة. ط٣.

-الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها. مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق/درمضان عبدالتواب، مؤسسة الرسالة،بيروت، ط٣.

-اللباب في علل الإعراب والبناء. أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق عبدالإله النبهان. دار الفكر، دمشق. الطبعة الأولى.

-لسان العرب. محمد بن مكرم أبو الفضل ابن منظور. دار صادر، بيروت. ط٣.

-المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق/ عبدالحميدهنداوي، دارالكتب العلمية،بيروت، ط١.

-المقتضب. أبو العباس محمد بن يزيد المبرد. تحقيق/عبد الخالق عظيمة.

-مقدمة لدراسة اللغة. د/حلمي خليل. دار القلم للنشر والتوزيع، دبي. ط١.

-المصباح المنير في غريب الشرح الكبير. أحمد بن محمد بن علي الفيومي. المكتبة العلمية،بيروت.

-مقدمات في علم القراءات. د/محمد أحمد القضاة، وآخرون. دار عمار،عمّان. ط١.

-المنصف شرح تصريف المازني. أبو الفتح ابن جني. تحقيق: إبراهيم مصطفى، وإبراهيم أمين. شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة. ط١.

-المنهج الوصفي في كتاب سيبويه. د/نوزاد حسن أحمد. منشورات جامعة قان يونس، بنغازي. ط١.

–النشر في القراءات العشر. ابن الجزري. تحقيق: محمد بن علي الضباع ، دار الكتب العلمية.

–نهاية القول المفيد في علم التجويد. محمد مكي نصر. تصحيح /الشيخ محمد علي الضباع. مطبعة البابي الحلبي،القاهرة. ١٣٤٩هـ.

–المراجع الأجنبية :

-A Dictionary Of Linguistics And Phonetics.David Crystal . Blackwell . Fourth Edition

* * *

- Ibn jinni, Abulfath.*Al-MunsifSharhTasrif Al-Mazini.*Ed. Ibrahim Mustafa and Ibrahim Amin. 1st ed. Cairo:Maktabat Al-Babi Al-Halabi, (n.d.).
- Ibn Manzhur, Muhammad Makram.*Lisan Al-'arab*. 3rd ed. Beirut:Dar sadir, (n.d.).
- Khalil, Hilmi. *Muqaddimah li Dirasat Al-Lughah*. 1st ed. Dubai: Dar Al-Qalam, (n.d.).
- Masluh, Sa'adAbdulaziz.*Dirasat Al-Sam' wa Al-Kalam*. 1st ed. Cairo: 'alam Al-Kutub, (n.d.).
- Mujahid, AhamadMousa.*Al-Sab'ah fi Al-Qira'at*. Ed.ShawqiDhaif. 2nd ed. Cairo: Dar AL-Ma'arif (n.d.).
- Nasr, Muhammad Makki.*Nihayat Al-Qawl Al-Mufid fi 'ilm Al-Tajwid*. Ed. Muhammad Ali Al-Dhabba'. Cairo:Maktabat Al-Babi Al-Halabi, 1349AH.
- Sibawayh.*Al-Kitab*. Ed. Abdulsalam Harun. 3rd ed.Cairo:Maktabat Al-KhanjI, (n.d.).
- Umar, Ahmad Mukhtar.*Dirasat Al-Sawt Al-Lughawi*.Cairo:'alam Al-Kutub, (n.d.).
- Zanjalah, Abdulrahman Muhammad.*Hujjat Al-Qira'at*. Ed.Sa'eed Al-Afghani. Dar Al-Risalah, (n.d.).
- _____. *Al-Muhkamwa Al-Muhit Al-A'zham*. Ed. AbdulhamidHindawi. 1st ed.Beirut: Dar Al-Kutub Al-'ilmyyah.

* * *

- Al-Qudhah, Muhammad Ahmad.*Muqaddimat fi 'ilm Al-Qira'at*. 1st ed. Amman: Dar Ammar, (n.d.).
- Al-Rummani, Ali'isa.*Al-Hudud*. Ed. Ibrahim Al-Samarra'i. Amman: Dar Al-Fikr,(n.d.).
- Al-Sayuti.*Bughyat Al-Wu'ah fi Tabaqat Al-Lughawiyinwa Al-Nuhah*. Ed. Muhammad Abulfadhl Ibrahim. Beirut:Al-Maktabah Al-'asriyah, (n.d.).
- Al-Sirafi, AbuSa'id.*SharhKitabSibawayh*. Ed. Ahmad Hasan Mahdali, Ali Sayd Ali. 1st ed.Beirut:Dar Al-Kutub Al-'ilmyyah, (n.d.).
- Al-Sirri, Muhammd.*AL-Usul fi Al-Nahwu*. Ed. Abdulhusayn Al-Fatli. Beirut: Mu'assasatAl-Risalah, (n.d.).
- Al-'udhri, Al-Qasih. *Qurrat Al-'ayn fi Al-Fathwa Al-ImalahwabaynAl-Lfzayn*. Ed. Ibrahim Muhammad Al-Jarmi. 1st ed. Jordan:Dar 'ammar, (n.d.).
- Al-'ukbari,Abdullah Al-Husain.*Al-Lubab fi 'ilal Al-i'rabwa Al-Bina'*. Ed. Abdulilah Al-Nabhan. 1st ed. Damascus: Dar AL-Fikr, (n.d.).
- Anees, Ibrahim.*Fi Al-Lahajat Al-Arabyah*.6th ed. Maktabat Al-Anjlu Al-Misriyah, (n.d.).
- Astitiyah,Sameer Shareef. *Al-Aswat Al-Lughawiyah: Ru'yah 'udhwiyahwaNutqiyahwaFizya'iyah*. 1st ed.Amman:Dar Wa'il, (n.d.).
- Bai, Mario. *Ausus'ilm Al-Lughah*. Trans.Ahmad Mukhtar Umar. 8th ed.Cairo:Alam Al-Kutub, (n.d.).
- Cantineau, Jean.*Durus fi 'ilmAswat Al-Arabiyah.*Trans.Salih Al-Qirmadi.TunisianUniversity, (n.d.).
- Crystal, David.*A Dictionary of Linguistics and Phonetics*. 4th ed. Blackwell, (n.d.).
- Ibn Al-Jazari.*Al-Nashr fi Al-Qira'at Al-'ashr*. Ed. Muhammad Ali Al-Dhabba'.Beirut: Dar Al-Kutub Al-'ilmyyah, (n.d.).

- Al-Halabi, Al-Samin.*Al-Dur Al-Masun fi 'ulum Al-Kitab Al-Maknun*. Ed. Ahmad Al-Kharrat.Damascus:Dar Al-Qalam, (n.d.).
- Al-Halabi, 'isa Al-Babi. *Hashiyat Al-Sabban 'ala Sharh Al-Ushmunili Alfiyat Ibn Malik*. Dar Ihya' Al-KutubAl-Arabiyah, (n.d.).
- Al-Jiyani, Muhammad Abdullah. *Sharh Al-Kafiyah Al-Shafiyah*. Ed. Abdulmun'imHareedi. 1st ed. Makkah: Umm Al Qura University,MarkazIhiya AL-Turath Al-Islami, (n.d.).
- Al-Khaleel, Ahmad.*Al-'ain*. Ed. Mahdi Al-Makhzumi, Ibrahim Al-Samiri.Dar waMaktabat Al-Hilal, (n.d.).
- Al-Khattabi, Hamad Muhammad. *Ghareeb Al-Hadeeth*. Ed. Abdulkareem Ibrahim Al-Gharbawi.Dar Al-Fikr,1402AH.
- Al-Khuli, Muhammad Ali.*Al-Aswat Al-Lughawiyah*.Jordan:Dar AL-Falah, 1990AD.
- Al-Mubarrid, MuhammadYazeed.*Al-Muqtadhab*. Ed. AbdulkhaliqUzaimah. (n.p.), (n.d.).
- Al-Muttalabi, GhalibFadhil.*Fi Al-Aswat Al-LughawiyahDirasah fi Aswat Al-Mad Al-Arabyah*.Baghdad: Da'irat Al-Shu'un Al-Thaqafyyahwa Al-Nasher, 1984AD.
- Al-Qadi, Abdulfattah.*Al-Budur Al-Zahirah fi Al-Qira'at Al-'ashr Al-Mutawatirah*. Beirut:Dar Al-Kitab AL-'arabi, (n.d.).
- Al-Qaisi, Makki.*Al-Kashf 'anwujuh Al-Qira'at Al-Sab' wa 'ilalihawaHijajiha*. Ed. RamdhanAbdultawab. 3rd ed.Beirut: Al-RisalahInstitution, (n.d.).
- Al-Qasih, AliUthman.*Siraj Al-Qari' Al-Mubtadi' waTidhkar Al-Muqri' Al-Muntahi'*. Damascus: Dar AL-Fikr (n.d).

Sources and references

- Abduljalil, Abdulqadir. *Al-Aswat Al-Lughawiyah*. 1st ed. Amman: Dar Safa', (n.d.).
- Abushamah. *Ebraz Al-Ma'ani min HirzAl-Amani*. Dar Al-Kutub Al-'ilmiyah, (n.d.).
- Abduljalil, Abdulqadir.*'ilm Al-Sarf Al-Sawti*. Jordan:Azminah, 1998AD.
- Ahmad, Nuzad Hasan.*Al-Manhaj Al-Wasfi fi KitabSibawayh*. 1st ed. Benghazi:ManshuratQanYounis, (n.d.).
- Al-Astrabadhi, Muhammad.*Sharh Al-Shafiyah*. Ed. Muhammad Nur Al-Hasan.Beirut:Dar Al-Kutub Al-'ilmyyah, 1395AH.
- Al-Azhari, Muhammad Ahamd.*Al-Tahdhib*. Ed.Abdulsalam Harun.Cairo: Al-Dar Al-Misriyah, (n.d.).
- Al-Badhish, Ahmad.*Al-Iqna' fi AL-Qira'at Al-Sab'*. Ed. AbdulmajidQatamish. 1st ed. Makkah: Umm Al Qura University,MarkazIhiya AL-Turath Al-Islami, (n.d.).
- Al-Dani, Abu'amr.*Jami' Al-Bayan fi Al-Qira'at Al-Sab'*. Ed. A group of SharijaUniversity Students. 1st ed. (n.p), (n.d.).
- Al-Fasi, MuhammadAl-Hasan.*FaydhNashr Al-Inshirah min WardhTayy Al-Iqtirah*. Ed. Mahmud Fajjal. 1st ed. Dubai:Dar Al-Buhuth, (n.d.).
- Al-Fasi, MuhammadAl-Hasan.*Sharh Al-Fasi 'la Al-ShatibiyahAlmussama bi Al-La'ali' Al-Faridah fi Sharh Al-Qasidah*. Ed. AbdulraziqAli Mousa. 1st ed. Riyadh:Maktabat Al-Rushd, (n.d.).
- Al-Fayyomi, AhmadMuhammad.*Al-Musbah Al-Munir fi Gharib Al-Sharh Al-Kabir*.Beirut:Dar Al-Kutub Al-'ilmyyah,(n.d.).
- Al-Halabi, AhmadYousef.*Al-'aqd Al-Nadhid fi Sharh Al-Qasid*. Ed. Ayman Rushdi. 1st ed.Jeddah:Dar Anwar Al-Maktabat, (n.d.).

Phonetic Aspects ofConsidering or not-ConsideringAl‘aridhin the Recitation of theQur’an PresentationandAnalysis

Dr. Abdullah Fahd Al-Dossary
Department of Syntax, Morphology and Philology,
College of Arabic Language
Al-Imam Muhammad Ibn Saud Islamic University

Abstract:

This study deals with phonetic aspects related to the consideringor non-considering of *Al-‘aridh*in Qur’an reciting. The study discusses*Al-‘aridh* issue in syntax, giving a brief explanation of the semantic aspect and detailed explanation of the pronunciation aspect.

It also gives some examples to clarify the rules that scholars use to explain what the reciters do and the impact of the rules of the voice in this matter, especiallythe rule of the facilitation of pronunciation, explaining it in a clear way.The study also states scholars’ opinions on the difference between the reciters in relation to considering or not considering*Al-‘aridh*.

The researcher relied on the results of modern phonetic studies in describing some phonic phenomena using these studies in phonetic analysis when needed.

The researcher relied on the results of the modern phonic study in describing some phonic phenomena using this study in phonic analysis, when needed.